

مثارات الغلط في القراءة الحداثية حول تأصيل الأصول للإمام الشافعي
(عرض ومناقشة)

**Mistakes in modern reading about the rooting of the
assets of Imam al-Shafi'i
(presentation and discussion)**

عبد الكريم عبد الكريم¹

¹ جامعة أحمد دراية. أدرار (الجزائر). abd.abdelkrim@univ-adrar.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/13 تاريخ القبول: 2022/07/16 تاريخ النشر: 2022/10/08

ملخص:

إن الجهود المضنية التي بذلها علماء الشريعة في تأصيل أصولها وتخرير فروعها تُلقيت بالقبول والرضى من علماء عرفوا قيمتها في حفظ التراث من الضياع والهدم .

ولقد تجاوزت بعض التيارات المدعية للتحديث في التراث المنهج القويم ، وانتحلت أفهاماً باطلة ليس لها ملجأ من نظر سديد ، إضافة إلى أنها تعاني من استحكام الهوى تدعوه به إلى قراءة جديدة للتراث بغية التشكيك فيه وصولاً إلى هدمه.

ولم تكتف تلك القراءات المنحرفة بالطعن في التراث ومكوناته أصولاً وفروعاً ، بل طال شرها فأصاب علماء الأمة ومفكرها الذين تلقت عنهم الأمة علومها و فهومها، ومن هؤلاء الذين أصابتهم تلك السهام الإمام الشافعي رحمه الله ، فأنهم بالعصبية للقبيلة، والتعاون مع السلطة السياسية في تحقيق مآربه الشخصية ، كما سعت تلك القراءة إلى المبالغة في القول بمبدأ النسبية في الأحكام دون ضابط، والطعن في حاكمية النصوص، ولا يَشْكُ أحد أن تراثنا يحتاج إلى مراجعات فاحصة نستعيد بها ما ضاع منه، أو فهمَ فهماً غير سليم، ولا يكون

ذلك إلا من الداخل ، وممن يحسن الفهم بعيداً عن فوضى المناهج ، والتلاعب بدلالة النصوص.

الكلمات المفتاحية : الحداثة . النسبية . التفكيك . التراث

Abstract :

The strenuous efforts made by the scholars of Sharia in the rooting of their assets and the graduation of their branches received the acceptance and satisfaction of scientists who recognized their value in preserving the heritage of loss and destruction.

Some trends of modernity in the heritage have gone beyond the correct method, and they have been replaced by empty words that have no refuge from good eyesight. In addition, they suffer from the persistence of the desire to call for a new reading of the heritage in order to question it until it is destroyed.

And those who were hit by those arrows Imam Shafi'i, may God have mercy on him, Vtahm nervous to the tribe, and cooperation with the political authority in the achievement of his personal goals, It also sought to exaggerate in saying the principle of relativism in the provisions without an officer and challenged the rule of texts.

Key words: modernity, relativity, deconstruction, heritage

المؤلف المرسل: عبد الكريم عبد الكريم

1 . مقدمة

ظل المسلمون على تراخي العصور والأزمان محافظين على تقدير لأئمة الإسلام والإكبار بهم ، والاستمداد منهم بياناً للأحكام و مدارجة النوازل ؛ قياماً بحجة الله في خلقه ، وإن العلماء هم أولى الناس بهذا التقدير ؛ لأنهم أقرب إلى مناهل الوحي وأقعدهم بمناهج فهمه وتدبره .

مناورات الغلط في القراءة الحداثية حول تأصيل الأصول للإمام الشافعي (عرض ومناقشة)

وقد درج العلماء على ذلك ردحاً من الزمن ولا يزالون ، لا يصرفهم صارف عن تأصيل القواعد والنظر الصحيح لاستجلاء مشكلات الحياة ، إضافة إلى ما جادت به أفهامهم وأقلامهم ولا تزال؛ من تفسير للنصوص رغم تفاوتها في الضبط والتدقيق .

وبينما هم في هذا الفسطاط من العلم والفهم والدراية ، إذ برز من انتحل فهماً باطلاً ليس له ملجأ من نظر سديد ، يعاني من استحكام الهوى يدعو به إلى قراءة جديدة للتراث تربصاً به لإبادته .

وقد طال هذا التربص البغيض علماء الأمة ومفكريها الذين تلقت عنهم الأمة علمها وفهمها ، بل بالغ في التهديد إلى أن نفذ إلى أصول الاستدلال ومقومات المنهج ، يتغيا التشكيك فيها وصولاً إلى هدمها .

وإن ما يسمى بالقراءة المعاصرة للتراث محاطة بسياج من العقل مرهون بزمن ومكان محددين، يَنْتُجُ عن ذلك الخروج والانعقاد من ما يسمى بالماضي أو التقليد ، ولاشك أن هذا قد تأثر بمخرجات التصور الاعتزالي . ومن أهداف هذه القراءة إحداث أزمات داخل المجتمعات والتشكيك في كل ما هو قديم ، والثورة على كل ما هو موروث .

ثم إن الناظر في تلك القراءات ومخرجاتها ، يتبين له أنها غازلت الحداثة الغربية عن بُعد، واقتصرت على النظر إليها من زاوية واحدة هي التحرر من القيم، وتجاوز المعايير الضابطة في التحليل والاستنباط.

وقد طاف طائف الغفلة حيناً من الدهر على الأمة ، فلم ينبر لتلك الطائفة المتكلمة أحياناً بلسان قومها من يُبينُ بواطن التأويلات المعاصرة ، وينفي عن التراث زائغ الفهم ، إلى أن قبض الله للأمة علماء ينفون عن تراثها انتحال أولئك المبطلين منهم والغالين على حدِّ سواء.

من هذا كله ألحّ علينا أن نسهم في بيان شبهات تلك القراءة الجديدة ،
وتعقب انتحالاتها ؛ لأنها أيقنت أن في تلك القراءة بديلاً عن ما ورثته الأمة من
موفور العلم والفهم .

لا شك أن الكتابة العلمية يقودها الباعث الصحيح اهتماماً بشأن البحث
العلمي ورفعة من شأنه ، وهذا الذي نسطره يهتم بذلك ، سداً لثلمة تفتّ في فكر
الأمة وتراثها ، ابتغاء النقيصة والاستبدال ، وتبرز هذه الأهمية في :

1 - بيان ما أثير من الشبهات حول الإمام الشافعي رحمه الله وتتبعها في مظانها
الحديثة .

2 - إيضاح غلط تلك الشبهات بما فيها المثارة حول أصول الفقه ومناهجه .

3 - كشف مزلق تلك الفهوم الحديثة ، ومحاكمتها إلى قواعد الاستدلال وأصول
البحث العلمي .

إن المتفحص للقراءة الحدائرية للتراث وروافده يستقر في ذهنه أنها مسكونة
بالقناعة الإيديولوجية ، كما أنها تستند إلى أفكار ذاتية ووجدانية . وإذا كان ذلك
كذلك فما غائية الفكر الحدائري من إثارة الشبهات حول التراث وروافده ؟

وهل تلك الشبهات لها ما يصدقها في الواقع المعرفي ؟ وما مدى تأثير تلك

الشبهات على التحصيل المعرفي للعلوم الشرعية والمحافظة عليها ؟

2 . مدخل مفاهيمي

2 . 1 التفكيكية: إن نظرية التفكيك تقوم على الترحال بين الدلالات من غير ما
نهاية تركز على الهدم، منهجها الشك والظن ، لا تعترف باليقين ولا بالحقيقة
، لكونها لا تؤمن بالحدود المعرفية. يقول عنها الفيلسوف الفرنسي " دريدا" : بأنها
تهاجم الداخلي سواء الشكلي أو المعنوي للوحدات الأساسية للتفكير الفلسفي ، بل
تهاجم ظروف الممارسة الخارجية ؛ أي الأشكال التاريخية للنسق التربوي لهذا

مناورات الغلط في القراءة الحدائرية حول تأصيل الأصول للإمام الشافعي (عرض ومناقشة)

الصرح والبنىات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك المؤسسة التربوية.

ويُبين طيب تيزيني عن الوجه القبيح لهذا المنهج الفلسفي الغربي فيقول: "التفكيكية تقوض النص بأن تبحث في داخله عما لم يقله بشكل صريح واضح (المسكوت عنه)، وهي تعارض منطق النص المعلن وادعاءاته الظاهرة...ففي عملية تعرية للنص وكشف أو هتك كل أسرارهِ ، وتقطيع أوصاله وصولاً إلى أساسه الذي يستند إليه ، فيتضح هذا الأساس وضعفه ونسبته وصيرورته ، فتسقط عنه قداسته ووهمه بأنه كلُّ ثابت متجاور." (أبو يعرب المرزوقي ، طيب تيزيني ، آ 2000 صفحة 301.302) .

ولقد " تغذت التفكيكية من روافد الفلسفة العدمية والهدمية ، وتسلحت بمنهج الشك المستأسد في الثقافة الغربية ، ولا سيما بعد إخفاق العلم في تحصيل اليقينيّات ، وانتشال الإنسان من وهدة الإحباط والقنوط ، وإذا كانت البنيوية قد اغتالت صاحب النص ، وأنزلت القارئ منزله ، فإن التفكيكية اغتالت النص وصاحبه معاً في رمية واحدة ، ومن هنا جاء حتفها المحقق ورحيله المبكر." (قطب الريسوني، 2010 صفحة 391) .

2.2 التاريخية

لم تهتم المعاجم اللغوية بإيضاح كلمة " التاريخية " لأنها وردت في سياقات ترجمانية عن اللغات الأوروبية ، وجذر المصطلح "تاريخي " نسبة إلى التاريخ ، وهو بهذا المعنى لا يدل إلا عليه .

أما معناه المذهبي الحديث فقد عرفه توران : " بأنها مقدرة كل مجتمع على إنتاج مجاله الاجتماعي والثقافي الخاص به ومحيطه التاريخي الذاتي " (مرزوق العمري ، 2012 ، صفحة 25) .

عبد الكريم عبد الكريم

إن ما تعنيه التاريخية هو التحول والتغيير ، ومفادها ربط النصوص بظروف انبثاقها، وعدم سحب أحكامها على المجتمعات المختلفة ، ويعتقد الحداثيون أن نفي التاريخية مناف للموضوعية.

ويقول عزيز العظمة في مفهوم التاريخية : " هي ما يحرر النص من الأسطورة، ويعيده إلى نصابه من الواقع ويشكل مفتاح التعامل الحداثي معه ."
(عزيز العظمة ، 1996 ، صفحة 94) .

والتاريخية بهذا المفهوم تعني القطيعة مع كل ما هو من الماضي ، والتأسيس لمفاهيم جديدة تمثيلاً مع الواقع ، ولا شك أن هذا المفهوم للتاريخية ينتهي في آخر المطاف إلى القضاء على النص التشريعي بعدم الصلاحية ، وهدم قدسيته حتى ولو كان من القرآن الكريم وهو مناف لخلود الشريعة .

كما أن القول بالتاريخية يؤدي إلى تكوين رؤية موازية للرؤية الإسلامية استمداداً من المعارف الأوروبية ، مما يفضي إلى القطيعة مع النص الديني ، واتخاذ المرجعيات من الفلسفات المادية ، كما أنها تلغي الضوابط التي أسسها العلماء في استثمار النصوص التشريعية ، لأنها لا تحقق النقلة في مجال المعرفة .
(مرزوق العمري ، 2012 ، صفحة 14) .

إن النصوص لا توصف كلها بالتاريخية ، فما تعلق منها بالأخلاق والعقائد والقواعد الكلية الفقهية والأصولية لا يمكن أن يوصف بالتاريخية ، لأن وصفها بذلك يسلم إلى القول بعدم صلاحيتها وخلودها، ثم إن إنكار التاريخية لا يؤدي بالضرورة إلى سوء فهم النصوص ؛ لأن هناك طرقاً أخرى يكمل بها فهم النص كالسياق وأسباب ورود .

"والتاريخية حسب تعريفاتها ذات دلالة إنترولوجية وضعية ، تقضي بضرورة الارتباط بالمجال الثقافي والاجتماعي في بعده الوضعي والمادي ، وتصل إلى اعتبار المقدس أحد العقبات التي تحول دون توظيف هذا المفهوم ، ولذا اعتبرت

مناورات الغلط في القراءة الحدائية حول تأصيل الأصول للإمام الشافعي (عرض ومناقشة)

التاريخية رؤية ومفهوم لا يستوعبه العقل الدغمائي - عقل المؤمن التقليدي لأن دغمائيته تجعله يشعر برغبة التقديس ، ومن هنا يتشكل المخيال الذي ينافي التاريخية ."(العمري ، 2012 ، صفحة 29) .

2 - 3 الهيرمونوطوفيا : ينحدر مصطلح الهيرمينوطيقا من علم اللاهوت ، حيث كان يقصد بها تأويل النصوص بطريقة خيالية بعيدة عن المعنى الذي جاء به النص ، ومحاولة اكتشاف المعاني الحقيقية ، كما يشير إلى مجموعة من القواعد والمعايير التي يجب أن يتبعها المفسر لفهم النص الديني .(نصر حامد أبو زيد ، 2005 ، صفحة 13)

ومن معاني مصطلح الهيرمونوطيقا ما يلي:

أ - تعدد التأويلات: ومعناه أن النصوص التراثية مهما كانت قدسيها لها آفاق منفتحة يتعدد فيها القراء ، ولها تأويلات لا تنتهي . فالنص إذاً لا يبوح بتجربة المؤلف ولا يشي بمنظوره للكون والأشياء ، وإنما هو وعاء لتجليات وجودية في معناها الفلسفي ، ودور المؤول إجلاء الستار عن الغامض والمحجوب من خلال الواضح والمعلن ، واكتشاف ما لم يقله النص من خلال ما يقوله فعلاً ، وهذا الضرب من التأويل لا يستقيم إلا من خلال تجاذب فعال بين النص والمتلقي ، وجدلية حثيثة بين التجلي والخفاء .(حامد أبو زيد ، إشكالية القراءة وآليات التأويل، 2010، صفحة 36) .

ب - موت المؤلف: وهو ما صرح به ننشيه حيث عد الإنسان هو مركز الوجود قطب الكون ، وهو المنتهى في التفكير والتدبر ، وهو قول موغل في الإلحاد . لا براءة في القراءة: ومفادها أن كل قراءة صحيحة حتى تأتي لها بتأويل آخر فنعدل عن الصحة إلى إساءة القراءة .

ولا شك أن القارئ المتفحص يعلم أن كل تلك المناهج المراد تطبيقها على التراث هي مناهج غربية بحتة ، تروم نقض الرؤية الإسلامية للتاريخ كما جلاها

علماء المسلمين ، وارتضوا بها تطبيقاً وتنزيلاً ، فقد كانوا يحتفلون بالأسانيد ، وقواعد نقض الروايات وسير الرجال ، وأسباب الحدث الزمني ومناسباته ، وسياق الحكاية ، لإنهاض الحجج على صحة النقل وسلامة المروري ، وهذه المناهج غير مرغوبة عند الغربيين ومن تسموا بالحدائين. (قطب الريسوني ، 2010 ، صفحة 395) .

3 - شبه الحداثة حول الإمام الشافعي

3.1 - الأول شبهة القبيلة

إن اهتمام الإمام الشافعي باللغة العربية في تأسيس الفقه والبناء الأصولي، وموقفه المتميز من عربية القرآن جعله محط أنظار التيار الحدائي، فلم يسلم من انتقاداته والجرأة عليه .

ولا شك أن القارئ للفكر الحدائي يدرك سبب تعرض الإمام الشافعي لإثارة هذه الشبهات حوله ، فالإمام الشافعي واضح علم الأصول ، ومؤسس للمنهجية المعرفية الإسلامية التي تقوم على البرهنة والاستدلال ، فالتيار الحدائي بهذه الشبهات يؤسس لفكرة القطيعة المعرفية ، وتجاوز المنهج والقواعد الحاكمة له .

والإمام الشافعي بهذا الانتصار لعربية القرآن والاستدلال على ما ذهب إليه في رسالته المؤسسة تعرض للرمي بشبهة القبلية ، وكونه بهذا متعصبا للجنس العربي والعروبة . فمن الذين رموا الإمام بهذه الفرية : "نصر حامد أبو زيد"، حيث إن القارئ لكتابه "الإمام الشافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية" يلاحظ أن أبا زيداً اتهم الشافعي صراحة بالتعصب للعروبة عامة والعربية خاصة يقول في معرض الحديث عن الخلاف الفقهي في قراءة الفاتحة في الصلاة بين أبي حنيفة والشافعي: "أما الموقف الذي ينطلق منه الشافعي ويندود عنه فهو التلازم بين اللفظ والمعنى واعتبار العربية - بكل ما يلتبس بها من إيديولوجيا حللناها فيما

منازعات الغلط في القراءة الحدائرية حول تأصيل الأصول للإمام الشافعي (عرض ومناقشة)

سبق - جزءاً جوهرياً في بنية النص ، لكنها ليست العربية المتعددة اللهجات ، بل العربية التي اختصرت في القرشية . " حامد أبو زيد ، 1992 ، صفحة 20) .

ومن الذين انتصبوا لنقد الإمام الشافعي واتهامه مما هو منه براء في هذا لأمر " علي مبروك " ، حيث تشتم من كتابه " ما وراء تأسيس الأصول " رائحة تجاوز المنهج وإسقاط القداسة عنه ، وقد خص الإمام الشافعي بفصل جاء فيه بما لا يعرفه علماء الشريعة عن الشافعي رحمه الله .

وقد انتصب الشافعي رحمه الله مدافعاً عن عربية القرآن وألفاظه ، واختار الرأي القائل بعدم وقوع اللفظ الأعجمي في القرآن الكريم قال في الرسالة : " ومن جماع علم كتاب الله العلم بأن جميع كتاب الله إنما أنزل بلسان العرب ... والقرآن يدل على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب " (محمد بن إدريس الشافعي ، الرسالة ، صفحة 41-42) .

وبالعودة إلى أبي زيد في كتابه عن الإمام الشافعي ، نجد أنه يتهم الشافعي صراحة بالانحياز لقريش ، والتعصب لها فيقول : " هل الدفاع عن اللغة العربية من مدخل الدفاع عن نقاء اللغة القرآنية دفاع عن العربية حقاً أم دفاع عن القرشية التي استقرت قراءة القرآن على القراءة بلهجتها . " (حامد أبو زيد ، 1992 ، ص 44) .

ثم إنه لم يترك لأحد مراجعة المصادر المتخصصة في الميداني اللغوي ، فيجيب نيابة عن القارئ فيقول : " النص قد ثبتت قراءته بلسان قريش الأمر الذي يسوغ لنا افتراض أن دفاع الشافعي عن نقاء لغة القرآن من الأجنبي الدخيل ليس دفاعاً عن اللسان العربي كله فحسب ، بل كان بالإضافة إلى ذلك دفاعاً عن نقاء لغة قريش ، وتأكيداً لسيادتها وهيمنتها على لغات اللسان العربي ، والحقيقة أن هذا الموقف لا يخلو من انحياز إيديولوجي للقرشية التي أطلقت برأسها أول ما أطلقت - بعد نزول الوحي - في الخلاف حول قيادة الأمة في اجتماع السقيفة ، ولا

نغالي إذا قلنا أن تثبيت قراءة النص - الذي نزل متعديداً في قراءة قریش كان جزءاً من التوجيه الإيديولوجي للإسلام لتحقيق السيادة القرشية " (حامد أبو زيد ، 1992، صفحة 15) .

والناظر في هذا الكلام يجد صاحبه أغرق في أغلاط معرفية ومنهجية نعدّ منها ولا نعددها:

1- وقع الكاتب فيما اتهم به الإمام الشافعي وهو ما يسمى بالأدلجة ، حيث انطلق من منطلق نفسي متأثراً بمذهبه الحدائي الذي يورد صاحبه موارد الاضطراب غالباً ، وهو خلل معرفي يوحى بان الكاتب لم يَخُبر تاريخ الإمام الشافعي ، ولا هو اطلع عليه اطلاعاً صحيحاً .

2 - افتراض الكاتب أن دفاع الإمام الشافعي عن اللغة العربية هو انحياز إيديولوجي بعيد عن المنهج العلمي الذي يُحْتَكَمُ إليه في تقرير الحقائق وإثباتها ، وهي لا تثبت بمجرد الافتراض أو التخمين .

3 - تقرير الحقائق من غير ضابط علمي ممنهج يعتبر تجنياً على الحقيقة خاصة والمعرفة الإنسانية عامة .

ومن إلقاء الكلام على عواهنه من غير ضابط علمي مؤسس قوله : " وقد أدى تأكيد الشافعي للعروبة النقية الخالصة للقرآن إلى نتائج لا تخلو من دلالة في آرائه الفقهية التفصيلية ، إذ يُصَرِّ الشافعي على أن قراءة السورة الأولى من القرآن - الفاتحة أو أم الكتاب - شرط ضروري لصحة الصلاة ، ويتجاهل الشافعي هنا موقف المسلمين من غير العرب ، والذين لم يتعلموا العربية بعد ، ويعجزون عن قراءة الفاتحة بالصورة التي يشترطها الشافعي . " (حامد أبو زيد ، 1992، صفحة 18) .

ولا ندري إلى أي سند علمي استند أبو زيد في تقرير هذه المسألة العلمية على العروبة، فمتى كانت مثل هذه المسائل تنبني على الانتماء القبلي كما يزعم . ولم

مناظرات الغلط في القراءة الحدائرية حول تأصيل الأصول للإمام الشافعي (عرض ومناقشة)

نجد من حرر محل النزاع في مسألة قراءة الفاتحة في الصلاة أشار إلى هذا ولو من طرفي خفي ، بل إن المسألة وتحريرها بين المذاهب الفقهية المعتمدة مبني على أدلة وقواعد علمية ، هي من أسلمت الشافعي رحمه الله إلى القول بهذا .

وإذا نظرنا في كتاب الأم للشافعي وجدناه بنى المسألة على أحاديث صحيحة ، ولم يبينها على زعم أبي زيد من العروبة والقبيلة ، ففي باب القراءة بعد الفاتحة من كتاب الأم للشافعي رحمه الله : أخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله : " سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرأ القارئ في الصلاة بأمر القرآن ، ودل على أنها فرض على المصلي إذا كان يحسن يقرأها ، أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " كل صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج ، فهي خداج . " (محمد بن إدريس الشافعي ، 2001م ، ج 2 : صفحة 243. 244) .

أما علي مبروك فقد أفرد صفحات من كتابه " ما وراء تأسيس الأصول " لانتهاج الشافعي بالترفع والتعالي بالقبيلة من ذلك قوله : " وليس من شك في أن هذا التمرکز للفقه حول اللغة ، وأعني من حيث ينحل - حسب الشافعي - إلى بيان يكاد يستحيل معه (أي الفقه) إلى نوع من التفكير باللغة وفيها ، إنما ينطوي على نوع من التثبيت لمركزية القبيلة - الأصل (قريش) ... فإن ذلك يجيل لا محالة إلى انسراب " المركزية والإتباع " من القبيلة إلى الشخص ، وبما يعني أن الإبتاعية للقبيلة تؤسس الإبتاعية للشافعي والعكس . " (علي مبروك ، 2007 ، صفحة 91 - 92) .

ويقول أيضاً في السياق نفسه : " وبالطبع فإن التعالي بالقبيلة إلى مقام الأصل بالمطلق لا يرتبط بمجرد ما ترتب على الإلتناء إليها في حالة الشافعي ، من مغالبة الفاقة والفقر ، بل وبما سوف يخلعه هذا الإلتناء على شخصه من تعال

وسمو ، لأن فعل التعالي ينتج أثراً مزدوجاً ؛ وأعني القبيلة والفرد ، وهكذا فإن الشافعي نفسه سوف يرتفع إلى مقام السلطة شبه المقدسة في الإسلام ، عبر تعاليه بقريش إلى مقام القبيلة الأصل وهو التعالي الذي أفرخ ضروباً من القداسات تتخفى وراءها سلطته ، إن ذلك يعني أن سلطته شبه المقدسة ، إنما تتكئ على ضروب من المركزيات المتعددة التي أنتجتها ، وأعني مركزية القبيلة الأصل ، التي تؤسس لمركزية الفقه الأصل الذي يقوم بدوره على مركزية الدليل الأصل . " (علي مبروك ، 2007 ، صفحة 108) .

إن المتأمل في ذلك الكلام كله يتبين له الآتي :

- إن فكرة شبهة القبيلة قد انتظم الحداثيون من خلالها في سمط واحد لإثارتها، رغم اختلاف أقوالهم .

- إن كل ما ورد من مقولات لإثارة تلك الشبهة وجدناه لا يستند إلى حقائق علمية ، وإنما هو كلام إنشائي منطلقه نفساني مسبق يفتقر إلى دليل علمي يستند إليه .

- لم نجد من كتب في تاريخ الإمام الشافعي وعصره من أشار إلى ذلك سواء ممن عاصروه كمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ، أو ممن كتبوا في سيرته .

- من نتائج إثارة تلك الشبهات هو تجاوز الأدوات العلمية في تفسير الأحداث التاريخية والظواهر الاجتماعية.

3.- 2. شبهة التعاون مع السلطة السياسية .

سعى الفكر الحداثي إلى أدلجة التراث من خلال القراءات النابعة من الكراهية ، وتفسير الحقائق التاريخية بتفسيرات مؤدلجة حتى ولو كانت غير حقيقية ، وإقحام في التراث ما ليس منه . ومن بين تلك المغالطات التاريخية تجاه الإمام الشافعي " شبهة التعاون مع السلطة في عصره " .

مثارات الغلط في القراءة الحدائية حول تأصيل الأصول للإمام الشافعي (عرض ومناقشة)

يقول نصر حامد أبو زيد: " لكن أهم صور التعبير عن انحياز الشافعي للقرشية أنه الفقيه الوحيد من فقهاء عصره الذي تعاون مع الأمويين مختاراً راضياً ، خاصة بعد وفاة أستاذه الإمام مالك بن أنس (179هـ) ، الذي كان له من الأمويين موقف مشهور بسبب فتواه بفساد بيعة المكره وطلاقه ، وموقف أبي حنيفة الراض لأدنى صور التعاون معهم رغم سجنه وتعذيبه ، يكشف إلى أي حد بلغ رفض الفقهاء لعصبية ذلك النظام ولممارساته القمعية ضد جماهير المسلمين إلا أن يكون من مؤيديه وأنصاره بشكل مباشر ، سعى الشافعي على عكس سلفه أبو حنيفة وأستاذه مالك إلى العمل مع الأمويين . " (حامد أبو زيد ، 1992 ، ص: 16) .

ولا شك أن الكاتب توحد في خضخاض من الأغلاط التاريخية ليس أقلها من التزييف في الحقائق التاريخية حيث إن :

1- الشافعي رحمه الله لم يعاصر دولة الأمويين ، وأن ولادة الإمام الشافعي كانت في سنة 150هجرية أي بعد زوال دولة الأمويين ب18 سنة ، ولا يفسر هذا إلا أن القوم يعتمدون أدوات تفسيرية سياسية في قراءتهم للتراث ، وإغفال المنهج العلمي في التحقق من الوقائع التاريخية ، كما أن هذه التفسيرات السياسية لا تقوم على ساق علمي أو برهنة معرفية.

2. يوهم النص هذا لأبي زيد أن الأئمة الثلاثة عاشوا في عصر واحد ، وهذا لا يستقيم مع الحقائق التاريخية حيث إن الإمام أبا حنيفة توفي في السنة التي ولد فيها الإمام الشافعي .

4 . شُبه الحداثيين حول أصول الفقه

1.4 شبه النسبية

من المسالك التي انتهجها التيار الحداثي لإرباك الأصول وبث ثقافة التشكيك، والتلبس على الحقيقة هو القول بمبدأ نسبية الحقيقة ، وهي كلمات طالما ردها الحداثيون .

يقول علي حرب : "ولذا فهي أي القراءات من شرعية فقهية أو كلامية أصولية ، أقل حقيقة مما تدعي ، ولا غرابة في القول فحقيقة الحقيقة أنه أقل حقيقة مما يدعي قول القائل ، ذلك أن قول الحقيقة أبداً يصنف ويستبعد ويخدع ويحجب ، ويحرف وينسخ ." (علي حرب ، 1993 ، صفحة 79) .

يقول طيب تيزيني : " بنى الدين على حقيقة مطلقة هي الوحي ، ولما كانت الفلسفة في اعتبارها تعددية المواقف والآراء، ونسبية الحقيقة أي كونها موزعة من حيث الاحتمال المفتوح بين الناس جميعاً ، فإن التصادم بينهما قائم لا محالة." (المرزوقي و تيزيني ، 2001 ، صفحة 167) .

ويقول أيضاً: " ما بعد الحداثة هو عالم صيرورة كاملة ، كل الأمور فيه متغيرة ، ولذلك لا يمكن أن يوجد فيه هدف أو غاية ، وقد حلت ما بعد الحداثة مشكلة غياب الهدف والغاية، والمعنى بقبول التبعض باعتبارها أمراً نهائياً طبيعياً وتعبيراً عن التعددية النسبية والانفتاح وقبلت التغير الكامل والدائم ." (المرزوقي و تيزيني ، 2001 ، صفحة 322) .

إن النسبية بهذا المفهوم يراد منها الهيمنة على ثقافة المجتمع ، وتفكيك كل العقائد والنظم المقدسة ، ومحاولة تكييفها من خلال تعديل مناهجها وأنساقها من الإطلاق إلى النسبية ، وإدخالها ضمن مسار جديد ، ومن ثمّ تغدو النصوص قابلة للتأويل والتجاوز .

مثارات الغلط في القراءة الحدائية حول تأصيل الأصول للإمام الشافعي (عرض ومناقشة)

ثم إننا حين نتأمل نجد "إن قدرًا كبيراً مما تتصف به بعض الأدلة والأحكام الشرعية من الظنية والاحتمالية ، راجع إلى طبيعة الإنسان المتصفة بالقصور والمحدودية ، فالدين كما أنزله لا يمكن أن يكون هو تماماً ما يعلمه ويفهمه ويطبقه الإنسان الفرد أياً كان ، باستثناء الأنبياء المخصوصين بالعصمة من الله ، فقدرات الإنسان العقلية والعلمية ، تؤثر ولا بدّ على تعامله مع الدين تلقياً وفهماً وممارسة ونقلًا وبيانًا، فالنسبية والإضافية المتحدث عنها ، إنما هي آثار من آثار الطبيعة البشرية القاصرة ، وليست نسبية ذاتية للحقائق الدينية والعلمية." (أحمد الريسوني ، 2009 ، صفحة 246.247) .

وقد درج كثير من علماء الإسلام في دفع الشبهة ، وتوضيح معنى النسبية في الأحكام الشرعية ، وأن الفهم غير المطلق هو طبيعة إنسانية قال ابن القيم رحمه الله : " ينبغي أن يعلم أنه ليس في الشريعة شيء مشكوك فيه ألبتة ، وإنما يعرض الشك للمكلف بتعارض أمارتين فصاعداً عنده ، فتصير المسألة مشكوكاً فيها بالنسبة إليه ، فهي شكّية عنده ، وربما تكون ظنية لغيره أو له في وقت آخر ، وتكون قطعية عند آخرين ، فكون المسألة شكّية أو ظنية ليس وصفاً ثابتاً لها ، بل وصف يعرض لها عند إضافتها إلى حكم المكلف." (أبو عبدالله محمد بن القيم الجوزية ، د.ت ، صفحة 1288) .

وقد يكون الشك العارض للناظر في تلك الأدلة لسببين ، أحدهما أنه لم تكتمل عنده الملكة الوافية التي بها يصل إلى المطلوب ، والثاني لهوى في نفس المستدل يزيغ به عن المطلوب ، وفي كلا الحالين هو سبب مضاف إلى الناظر . ولقد فهم العلماء مسألة النسبية فهماً لا يتجاوز الحقائق ولا يبطلها من الأساس ، كما هو دأب الحدائيين ، بل إن النسبية عندهم مردها إلى الطبيعة البشرية غير المستقرة على نمط واحد.

عبد الكريم عبد الكريم

يقول عبد الحميد أبو سليمان: "والحقيقة وإن كانت جوهرًا واحدًا لا تتغير ولا تتبدل ، إلا أن موقع الإنسان منها فرداً وجماعة يتغير بتغير الزمان والمكان ، وهذا يعني نسبية الواقع ونسبية التطبيق ، والعقل المسلم والفكر المسلم برؤيته الواضحة القائمة على هداية الوحي يبقى قوياً ، ويجعل مواقع التفاوت والتناقض أدوات تحريك ونماء ودواعي يقظة وإبداع وتجديد." (عبد الحميد ، 1995 ، صفحة 26) .

والحقيقة التي لا يمكن أن تُتجاوز هي أن بعضاً من أدلة الشريعة يدخلها التشابه والخفاء كالمشترك اللفظي ، والمجملات والمفهومات والعمومات ، فكيف حل هذا الإشكال ؟

لا شك أن هناك معنى خفياً في كون تلك الأدلة على ذلك النحو ، وهو أنها من جملة التكليف الذي فيه معنى الكلفة ، ويلزمه الابتلاء خفياً كان أم ظاهراً ، " فلو كانت كل أحكام الدين قطعية الدلالة ، تصل إلى الإنسان دون سعي ولا بحث ، ودون تأمل ولا تفكر ، تصل إليه وتعطيه علماً ضرورياً لا يتقدم معه ولا يتأخر .. لو كان كل شيء على هذا النحو لما بقي للتكليف العلي معنى ، ولما بقي للابتلاء بالبحث والنظر فائدة ، ، ولما بقي للاجتهاد دور . لكن الله سبحانه قد كلف بهذا كله وابتلى ، وأصل الابتلاء والتكليف لا مدخل لعقولنا فيه ، فكان طبيعياً أن يكون التكليف تكليفاً حقيقياً ... ومن جهة أخرى ، فمن المعلوم أن الله تعالى قد أنزل العلماء وطلاب العلم أشرف المنازل ، ووعدهم أسنى المراتب . أفيمكن هذا دون جهد وعناء ، والناس في نياله سواء ؟ لا ، ليس هذا من أصول الشرع ، ولا من منطق العقل ." (أحمد الريسوني ، 2009 ، صفحة 248-249) .

4 - 2 شبهة احتكار سلطة التشريع

لا شك أن أحكام الشريعة مستنبطة وفق منهجية استدلالية ، وهذه المنهجية الاستدلالية تأخذ شكلاً تراتبياً ، فهي ليست في القوة على درجة واحدة في

مناورات الغلط في القراءة الحدائرية حول تأصيل الأصول للإمام الشافعي (عرض ومناقشة)

بناء المنظومة المعرفية ، لكننا وجدنا الفكر الحدائري يشكك في تلك الأصول البانية لتلك المنظومة المعرفية من خلال منهج التفكيك والتأويل والإفراط في العقلانية .
ومن خلال البنيوية وتجاوز المنهج في الاستنباط أنتجت فكرة معادة التأصيل والتشكيك في الثبات، وأنه لا وجود لأصل معرفي يُرجع إليه ، وهذه فكرة موروثية عن الفيلسوف "نيتشيه " من بعده " دريدا" المؤكدة على نفي التأصيل والمرجع هو ما ورثته الحدائرية الغربية .

يقول محمد أركون : " من المعروف أن الفكر الإسلامي كسائر الاجتهادات الفكرية والدينية المعروفة في التاريخ اعتمد ولا يزال يعتمد على عملية التأصيل ، ونقصد به البحث عن أقوم الطرق الاستدلالية وأصح الوسائل التحليلية والأصول التي تتفرع عنها ، ولتبرير ما يجب الإيمان به ويستقيم استناداً إلى فهم صحيح للنصوص الأولى المؤسّسة للأصول التي لا أصل قبلها ، وكان هاجس الأئمة المجتهدين منصباً على تأسيس حجية القرآن ثم السنة النبوية (وسنة الأئمة عند الشيعة) والإجماع والقياس . " (محمد أركون ، 1999 ، صفحة 7) .

إن الشبهة التي أثارها الحدائريون حول أصل الإجماع تتلخص في كون هذا الأصل يؤسس إلى التعدي على الذاتية المعرفية وتعددية الحقيقة وعدم الخروج عنها ، والتعالي بسلطة النص على الحرية المعرفية يقول أدونيس : " وإذا أدركنا اتساع ما يؤسس له الدين في المجتمع العربي وتنوعه ، وأن الدين هو دين أمة ، وأن المعرفة بالتالي هي معرفة أمة ، ندرك سرّ النهي عن الفرقة وسرّ لزوم الجماعة ، فهما يعنيان : لا فرقة فكرية أو معرفية ، بل بلزوم المعرفة المجمع عليها بالنقل ، وهما يعنيان أن للأمة الواحدة حقيقة واحدة أي معرفة واحدة ، أو بعبارة ثانية أن تجانس الجماعة دينياً يقتضي تجانسها الفكري المعرفي ، وفي هذا نجد ما يوضح لنا الوحدة العضوية بين الديني والسياسي أو بين سلطة النص ونص السلطة . " (أدونيس ، 1994 ، ج 1 ، صفحة 16) .

والحقيقة أن الفكر الحدائي في محاولته لتفكيك منهجية المعرفة الإسلامية المتمثلة في تأصيل أصول الاستدلال ، لا تعتمد المنهجية المعرفية التي تؤمن بوجود الحقائق الخارجية عن الذات ، ولكنه يعتمد المنهجية الإيديولوجية ، والمشكل الذي يعالجه في تفكيك المنهجية المعرفية الإسلامية هو مشكل إيديولوجي ، وهذه المنهجية تقوم على النظر إلى القضايا من منظور ما تريده الذات لا من منظور ما عليه الموضوع في حقيقته ، حيث تعتبر من الوهم الظن في وجود موضوع منفصل عن الذات أو خارج الذات. (محمد القرني ، 2013 ، صفحة 432) .

ونخلص إلى أن حراسة المعرفة بأصول الاستدلال - القرآن والسنة والإجماع - هو مقتضى الشرع ، والأخذ بها بشكل تراثي ممنهج ، وهو أيضاً من أصول المعرفة الإسلامية ، ثم يأتي رأي الفرد العالم بمناهج الاجتهاد وطرقه ومقاصده . وقد أدرك الفكر الحدائي أن الأخذ بتلك الأصول والاستنباط باستعمال المنهجية هي التي بها حفظت الشريعة ونظامها ، فسعى إلى هدمها من الأساس وتفكيكها ، ومحاولة التأكيد على تاريخيتها ، والتشكيك في تكوينها وإنتاجها ثم محدوديتها بزمان .

كما أن من نتائج تلك القراءة غير الممنهجة الوقوع في الانتقائية والتوظيف الإيديولوجي للمعطيات المعرفية والتاريخية ، إضافة إلى أنها لم تتخلص من إطلاق الأحكام المسبقة والجاهزة على التراث ونصوصه ، حيث إنها لم تحصل المعرفة الشاملة بمناهج المتقدمين من مفكري الإسلام ، ولم تظفر بمعرفة كافية بالمناهج الحديثة التي تمكن من تجاوز التقليد إلى الاجتهاد ووضع النظريات .

5- الخاتمة

إجتهدت القراءة الحدائية للعلوم الإسلامية في إحداث القطيعة المعرفية مع التراث ، وإحلال النقد والشك محلّ اليقين ، بهدف رفع ما تعتبره عوائق معرفية حول فهم التراث نصوصاً و مرويات ، كما أنها تبنت رفع القداسة عن النص

مثارات الغلط في القراءة الحدائية حول تأصيل الأصول للإمام الشافعي (عرض ومناقشة)

القرآني وجعلت التعامل معه كنص بشري يخضع للمناهج الغربية كما هو شأن النصوص التراثية القديمة ، ولا شك أن الناقد البصير لهذه القراءة يوقن بأنها وقعت في اضطرابات معرفية وانحلال منهجي .

من خلال ما بثثنا من أفكار في هذه السطور نتبين الآتي :

- 1- لا يختلف اثنان أن في التراث ما يقبل النظر والمراجعة .
- 2- إن نقد التراث يتطلب القراءة الواعية ، وتجنب الانتقائية والأحكام المسبقة.
- 3 - تطبيق المناهج الحديثة على التراث من غير روية وإحاطة بها ، يوقع في محاذير ما لم يُتجاوز التقليد فيها إلى الاجتهاد ووضع النظريات .
- 4- اتفقت القراءة الحدائية على خلع رداء القداسة على التراث بكل مكوناته، والتقهُم فيه من غير روية ، حتى أصبح كلاً مستباحاً ، يرتع فيه من لا يملك نصيباً من المنهجية العلمية .

وحتى يتحقق لنا حفظ التراث من الهجمات التي تريد نقض قواعد

من الأساس نقترح الآتي:

- أ - إعداد الدراسات العلمية الأكاديمية في بيان شبهات الحدائية والرد عليها .
- ب - عقد الندوات الحوارية والحلقات العلمية المحكمة في موضوعات الفكر الإسلامي، خاصة في ما تعلق منها بالمناظرات العلمية والردود ، لتكوين الملكة لدى الباحثين والمهتمين .
- ج - توجيه البحوث الأكاديمية إلى هذا المجال ، وفتح أقسام الفكر الإسلامي على مستوى كليات الشريعة حتى تنهض بتأطير الطلبة والباحثين .

المصادر والمراجع

- 1 - أبو زيد نصر حامد ، 1992 ، الشافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية ، سيناء للنشر القاهرة ط 2
- 2 - أبو زيد حامد ، 2005 ، إشكالية القراءة وآليات التأويل ، المركز الثقافي العربي، ط7 ، المغرب .
- 3 - أبو سليمان عبد الحميد ، 1989 ، قضية المنهجية في العلوم الإسلامية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ط1.
- 4 - أدونيس ، 1994 ، الثابت والمتحول بحث في الإبداع والإتباع عند العرب ، دار الساقى ، ط7 ، بيروت.
- 5 - أركون محمد ، 1999 ، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي ، دار الساقى ط1 ، بيروت .
- 6 - بن القيم الجوزية أبو عبد الله محمد ، بدائع الفوائد ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، جدة .
- 7 - حرب علي ، 1993 ، نقد الحقيقة ، المركز الثقافي العربي ، ط1 ، بيروت .
- 8 - الريسوني أحمد ، 2009 ، نظرية التقريب والتغليب وتطبيقاتها في العلوم الإسلامية ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، تونس .
- 9 - الريسوني قطب ، 2010 ، النص القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبر مدخل إلى نقد القراءات وتأصيل علم التدبر القرآني ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية ، ط1 .
- 10 - الشافعي محمد بن إدريس ، الرسالة ، دار الكتب العلمية ، بيروت
- 11 - الشافعي محمد بن إدريس ، 2001 ، كتاب الأم ج2 تحقيق تخريج د.رفعت فوزي عبد المطلب دارالوفاء للطباعة والنشر ط1 م

مناظرات الغلط في القراءة الحدائرية حول تأصيل الأصول للإمام الشافعي (عرض ومناقشة)

12 - العظمة عزيز، 1996، دنيا الدين في حاضر العرب، دار الطليعة، ط 1، بيروت.

13 - العمري مرزوق، 2012، إشكالية تاريخية النص الديني في الخطاب الحدائري العربي المعاصر، منشورات الاختلاف، ط 1، الجزائر.

14 - القرني محمد بن حجر، 2013، موقف الفكر الحدائري من أصول الاستدلال في الإسلام دراسة تحليلية نقدية منشورات مجلة البيان مكتبة فهد الوطنية، ط 1، الرياض.

15 - مبروك علي، 2007، ما وراء تأسيس الأصول مساهمة في نزع أقنعة التقديس رؤية للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة.

16 - المرزوقي أبو يعرب، تيزيني طيب، 2001، آفاق فلسفية معاصرة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط 1.